التحليل الاقتصادي للعقود النفطية في إقليم كوردستان

بحث مستل من اطروحة دكتوراه.

م.م. نصيف جاسم علي **أ.د. نبيل جعفر عبد الرضا**

جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

Economic Evaluation of oil contracts in Kurdistan

Assist Lecturer Noseef Jasim Ali
Prof.Dr. Nabil Jafar Abdulrida

التحليل الاقتصادي للعقود النفطية في إقليم كوردستان

م.م. نصيف جاسم علي
أ.د. نبيل جعفر عبد الرضا

الملخص :

تعاقدت حكومة إقليم كوردستان مع شركات نفطية أجنبية على استثمار الثروة النفطية في الإقليم، وكل تلك العقود كانت بصيغة تعاقدية يطلق عليها المشاركة في الإنتاج، مع ان هذا الأسلوب لم تعمل به اغلب الدول المنتجة للنفط، بسبب السلبيات التي تنتج عنها، فضلا عن عدم ملائمتها للظروف المحيطة بحقول النفط في الإقليم، والشروط التي تم التوقيع عليها تسهم في هدر الموارد النفطية لمصلحة الشركات النفطية، ويتيح للشركات النفطية السيطرة على الحقول النفطية، وكل مفاصل الصناعة النفطية، ويمكن تشخيص الايجابيات والسلبيات التي أفرزتها تلك العقود على الساحة العراقية بشكل عام، وعلى إقليم كوردستان بشكل خاص من خلال التقييم الاقتصادي لهذه العقود، وبشكل مختصر ومركز.

Abstract

Kurdistan region government has contracted with foreign oil companies to invest the oil wealth in the region .

All these contract are in contractual form called production participation, that is not the style followed by oil producing companies because of the disadvantages and lack of relevance to the circumstances surrounding the oil fields in the region .

The conditions that have been signed result in loss of resources for the benefit of the companies and give the companies the chance to control all branches of the oil industry in the region .

All pros and cons of the contracts could be identified over the last period in Iraq and Kurdistan region through the economic assessment of these contract in a short and concentrated method .

المقدمـــة

أقدمت حكومة إقليم في كوردستان العراق على منح وتنفيذ مجموعة من العقود النفطية للشركات الأجنبية، بلغت (57) عقدا لغاية عام 2016، واغلب تلك العقود بصيغة عقود مشاركة الإنتاج (Production (PSA) (Sharing Agreementsماعدا ثلاث عقود بصيغة عقود خدمة لتطوير بعض الحقول، والهدف من ذلك هو استثمار النفط والغاز في الإقليم، بعد ان شرعت قانونا خاصا للنفط والغاز يطبق في الإقليم فقط، ويعطي هذا القانون صلاحيات واسعة للإقليم باستثمار الثروات النفطية والاستحواذ على عوائدها.

ومن الجدير بالذكر ان تلك العقود بقت سرية حتى على برلمان الاقليم، فضلا عن الحكومة الاتحادية، حتى تم نشرها لأول مرة عام2011 واغلبها وقعت بعد صدور الدستور العراقي في عام 2005 الذي أشار بمواده 111 و112 بعدم السماح بالتفرد بالقرار، الا ان ذلك لم يثني حكومة الإقليم بالتجاوز على ذلك ومن خلال هذا البحث سيتم التطرق الى طبيعة تلك العقود وما تسببه من هدر للموارد لصالح الشركات النفطية وتسليط الضوء على الجوانب الايجابية والسلبية لتلك العقود .

فرضية البحث:

شروط اتفاقيات عقود المشاركة في الإنتاج التي وقعتها حكومة إقليم كوردستان، تعد أسلوبا غير ملائم يسهم في هدر الموارد للإقليم، وتكليفه خسائر كبيرة، وهناك أساليب أكثر ملائمة مع بقاء السيطرة الوطنية على الثروة النفطية.

هدف البحث:

يهدف البحث الى :

1- تسليط الضوء على الشروط التعاقدية لاتفاقيات المشاركة في الإنتاج في اقليم كوردستان .

2- تحديد حصة الاقليم وحصة الشركات النفطية الأجنبية من العوائد النفطية وفقا لبنود العقود.

3- التعرف على النقاط الايجابية والسلبية لتلك العقود.

ولإثبات فرضية البحث استخدم الباحث أسلوب التحليل الوصفي، ومن خلال ثلاث مباحث تطرق المبحث الأول الى طبيعة عقود المشاركة، وأما المبحث الثاني تم تخصيصه لتقييم عقود كوردستان، في حين كان توضيح الامور الايجابية والسلبية من خلال المبحث الثالث، وخلص الباحثان الى استنتاجات ووضع مقترحات مناسبة، بعد أثبات فرضية البحث.

المبحث الأول: طبيعة عقود المشاركة في الإنتاج لإقليم كوردستان

شرعت حكومة إقليم كوردستان العراق بالتفاوض مع الشركات النفطية العالمية، منذ عام 2002 من اجل استكشاف وتطوير قطاع النفط والغاز، لاستغلال الثروات النفطية في داخل أراضي الإقليم وفي الأراضي المتنازع عليها، وأصدرت قانوناً خاصاً للنفط والغاز، وأجرت عمليات تعاقد مع تلك الشركات بعقود عديدة بلغت (51) عقداً، شملت اغلب أراضي كوردستان، والأراضي المختلف عليها حيث أقدمت على تقسيم الإقليم الى (57) رقعة استكشافية، وبدأت بالتعاقد عليها وقسم من هذه العقود استكشافية وقسم منها لتطوير حقول منتجة إضافة الى عقود أخرى وهي جزء من العقود النفطية، لمد أنابيب النفط وبناء طاقات خزنيه ومحطات عزل وكذلك مصافي نفطية.

والهدف الذي يكمن وراء ذلك هو زيادة الإيرادات النفطية وتسجل بعض الملاحظات العامة عن طبيعة هذه العقود والتي يمكن مناقشتها بما يلي:

1- تختلف العقود التي وقعت قبل صدور قانون النفط والغاز الخاص بالإقليم رقم (22) لعام 2007 عن العقود التي وقعت بعد هذا القانون، لذا عمدت حكومة الإقليم بإجراء تغيرات على تلك العقود و بما يتناسب مع القانون النفطي للإقليم في بعض الفقرات، الا أن المواد الأخرى لم تستطيع تغيرها وبالتالي فأن العقود اللاحقة للقانون كانت أكثر تحديداً في فقراتها، خاصة فيما يتعلق ببعض المواد المرتبطة بالمكافأة وحصص الإقليم والضريبة، والتزامات المقاول واسترداد التكاليف، واستخدمت حكومة الإقليم عقداً معيارياً لكل العقود التي تم توقيعها.

2- طول المدة الزمنية لعقود مشاركة الإنتاج في الإقليم، اذ تم تقسيم مدة العقد الى مدة الاستكشاف وتستمر لمدة(5) سنوات قابلة للتمديد سنتان فتصبح (7) سنوات، اما مرحلة الإنتاج والتطوير فكانت (20) عام قابلة للتمديد (5) سنوات، ولذلك يمكن أن تمتد مدة العقد الى (32) عاماً، وهذا الأمر شمل اغلب العقود وهي مدة طويلة فبعضها ينتهي العقد بنفاذ احتياطي الحقل .

3- وقعت العقود من قبل إقليم كوردستان مع الشركات النفطية الأجنبية لم تخضع لضوابط المنافسة بين الشركات، كما جرى في عقود جوالات التراخيص النفطية التي وقعتها الحكومة الاتحادية، بل تمت عقود المشاركة على أساس التفاوض والاتفاق ورغبة الشركات بالاستثمار في الإقليم.

4- يرى المختصون في الشأن النفطي أن عقود المشاركة تستخدم في الرقع الاستكشافية أو المناطق التي تكون نسبة المجازفة عالية، حيث ان هذا النمط من العقود يعد سخياً باتجاه الشركات، مما يشجعها على الاستثمار لارتفاع الإرباح في حال نجاح الاستثمار، ولكن الملاحظ أن عقود المشاركة في الإقليم شملت حقول مكتشفة ومنتجة مسبقاً، أو رقع استكشافية قريبة من مناطق أنتاج أخرى، مما يؤكد وجود النفط أو الغاز فيها وبشكل تجاري، لذلك فأن العمليات النفطية التي أجريت في كوردستان وفقاً لعقود المشاركة كانت ناجحة لصالح الشركات (100%) ولم تفشل أي عملية حفر للآبار، وحسب تقارير الشركات العاملة في الإقليم فضلاً عن تقارير وزارة الموارد الطبيعية في الإقليم.(مركز البيان للدراسات والتخطيط،2016: 7)

5- تضمنت بعض العقود فقرة تشير الى حصة الشريك الثالث، ولم يتم توضيح هوية الشريك الثالث وعدد تلك العقود (7) عقود هي عقد حقل طاوكي Tawky، وعقد حقل طق طق Taq Taq، وعقد حقل شيخ عادي sheik Adi، وعقد حقل اتروش Atroshe، وعقد حقل شاروك shakok، وعقد حقل شيخان shaikan ، وعقد بازيان Bazian .

6- تمتاز كل عقود المشاركة في إقليم كوردستان بغياب الشفافية، وعدم الوضوح وتباين في الأرقام من حيث الإنتاج وحصص المشاركة وتقاسم نفط الربح، ومع ان الإقليم حقق عوائداً مالية من جراء تلك العقود، فأن عدد العقود بلغ (51) عقداً وكان لحكومة الإقليم ريعاً نفطياً يصل الى (10%) وضرائب دخل على الشركات بنسبة (40%) وإيجار ارض الاستكشاف (10) دولار لكل كيلو متر مربع الا ان البيانات والمعلومات عن تلك العوائد لم يتم الافصاح عنها.

7-حددت العقود الحد الادنى من المبالغ التي يجب على المقاول إنفاقها، من اجل الوفاء بالحد الادنى لالتزاماته مما دفع الشركات المقاولة بزياد التكاليف بشكل مبالغ به، من اجل الوصول الى السقف المالي المحدد.

8- تمتاز العقود النفطية بوجود مكافأة،أو حوافر تلتزم الشركات المقاولة بدفعها، وفي مراحل مختلفة من تاريخ توقيع العقد وسير العمليات النفطية، الى نهاية العقد ومنها على سبيل المثال:

أ- حوافز التوقيع signature Bonus ويتم عند توقيع العقد، وهي كلف غير مستردة تختلف من عقد لأخر، فقد كان مثلاً في عقد شركة هنت أويل لحقل عين سيفني مبلغ المكافأة التوقيع (2) مليون دولار يدفع لمرة واحدة، وقد بلغ في عقد حقل وسط دهوك لشركة جولف بلغ (54) مليون دولار.

ب- أجرة الرقع الاستكشافية والتي تبلغ (10) دولار لكل كيلو متر مربع سنوياً، من تاريخ سريان العقد.

ت- حوافز بناء الطاقة الإنتاجية capacity Building وهي مبالغ تتصاعد مع تزايد الإنتاج المتراكم من الحقل جراء العقد، فعندما يصل الإنتاج الى (10) مليون برميل يدفع المقاول (2.5) مليون دولار وعندما يرتفع الإنتاج الى (20) مليون برميل يكون المبلغ (5) مليون دولار وعندما يصل الإنتاج الى (50) مليون برميل على المقاول أن يدفع (10) مليون دولار.

ث- حافز الإنتاج production Bonus يبدأ سريان العقد ويكون (150) ألف دولار سنوياً في مرحلة الاستكشاف ثم (300) ألف سنوياً في مرحلة الإنتاج.

ج- دعم صندوق البيئة والصحة.

ح- الدعم اللوجستي.

خ- التدريب والتأهيل للتوظيف ويتكون من فقرتين تشمل الأولى تدريب الكوادر العاملة في القطاع النفطي اما الفقرة الثانية تشمل تأهيل الموظفين الجدد.

9- سميت عقود وزارة النفط الاتحادية مع الشركات النفطية الأجنبية بعقود الخدمة الفنية، وعوائد أو ربح الشركات يتمثل بحوافز أو أجور الخدمة، الذي تحصل عليه الشركة بعد كل برميل منتج أضافي فوق خط الشروع المحدد في العقد في الحقول المنتجة، أما عقود الخدمة للحقول الجديدة فيكون الحافز منذ بدء الإنتاج ومبلغ أجور الخدمة يختلف من عقد لأخر، أما في عقود المشاركة فأن حوافز وأرباح الشركات تتمثل بحصتها من نفط الربح، حيث يتم تسديد التكاليف النفطية وبنسبة (40%) وتستقطع حصة الإقليم من الريع بنسبة (10%) والمتبقي هو نفط الربح، يتم تقاسمه بين الشركات المقاولة والإقليم حسب حصص الأسهم حيث للإقليم حصة مشاركة بنسبة لا تزيد عن(25%) وبالتالي فان عقود المشاركة في الإقليم تحقق أرباحاً للشركات اكبر مما في عقود الخدمة.

10- لحكومة الإقليم ريع نفطي مقداره (10%) لها الحق باستلامه بشكل عيني، تستلمه في نقطة التسليم ويحسب على أساس عدد البراميل المنتجة، أو تستلمه بشكل نقدي يحسب على أساس عدد البراميل في سعر السوق النفطي العالمي للبرميل في تاريخ التصدير، مع تحمل تكاليف التسويق .

11- جميع العقود وقعتها حكومة إقليم كوردستان كانت بعد صدور الدستور العراقي عام 2005 ما عدا ثلاث منها، وهي عقد حقل طق طق تم توقيعه عام 2002 مع شركة جنيل أنيرجي وعقدين تم توقيعها عام 2004 هما عقد حقل طاوكي وعقد حقل اربيل لشركة DNO النرويجية وفي عام 2007 صدر قانون (22) للنفط والغاز في الإقليم وتم تكييف العقود الثلاثة الى ذلك القانون، الا أن الملاحظ أن جميع العقود التي وقعتها حكومة الإقليم يؤكد المختصين بالشأن القانوني أن تلك العقود مخالفة للدستور العراقي، حيث أن المادة (111) و المادة (112)

منه لا تسمحان بالتفرد بالقرارات، وقد جاء في مقدمة هذه العقود أنها لمنفعة شعب كوردستان وشعب العراق الا أن الواقع يشير غير ذلك.

ومن الجانب الأخر أن العقود تجاوز على الأراضي الخاضعة لسلطة الإقليم، ومنها الاراضي التي يطلق عليها بالمناطق المتنازع عليها وفقاً للمادة (140) من الدستور العراقي، ولم يتم حسم أمرها إضافة الى مناطق أخرى تابعة لمحافظات ديالى والموصل وكركوك وصلاح الدين وفقاً للحدود الإدارية، حيث تعاقدت حكومة كوردستان مع شركات نفطية أجنبية، مثل شركة هنت الأمريكية، وشركة اكسن موبيل الأمريكية وشركة كاز بروم الروسية.

ومن بين تلك الحقول حقل جياسورخ وحقل بلخانة وحقل انجانة في محافظة ديالى، وعقد شيخ عادي وحقل عين سيفني والقوش وبعشيقة في محافظة الموصل، وعقد حقل خورمور وعقد حقل خورماله في صلاح الدين، وكذلك العقود على القبة الثالثة لحقل كركوك .

12- يكون تسديد مستحقات الشركات في عقود المشاركة في كردستان أسرع، حيث يتم تخصيص (40%) لتسديد التكاليف من الإيرادات النفطية، بعد استقطاع (10%) وبالتالي تصبح نسبة تسديد التكاليف بنسبة (36%) من الإنتاج الكلي، وهي نسبة كبيرة تسهم في الإسراع بتسديد التكاليف، والربح الذي يستحقه المقاول يعتمد على (R-Factor) والتي بدورها تساوي الإيرادات المتراكمة الى تراكم الكلفة، فإذا كان معامل الربحية يساوي (1) فان نفط الربح يكون(30%)، وتخفض الربحية الى (15%) إذا كان المعامل أكثر من (2) أما إذا كان المعامل محصور بين (1 و 2) فان نفط الربح يتحدد بحاصل ضرب النسبتين في (R -1) وسيكون معدل نفط الربح الذي يستحقه المقاول (20%)، أي بحدود (18%) من الإنتاج الكلي.

13- عدد العقود كبير مقارنة مع الاحتياطي المتوقع وكذلك الرقع الاستكشافية مقارنة مع مساحة الإقليم وحجم الحقول وان هذا العدد من العقود أدى الى تواجد عدد كبير من الشركات النفطية الأجنبية داخل أراضي الإقليم ومن جانب أخر يؤدي ذلك الى تشتيت الجهود وتفتيت الشركات النفطية المحلية.

14- عقود المشاركة في الإنتاج تتكون من طرفين هما حكومة إقليم كوردستان متمثل بوزارة الموارد الطبيعية، والتي أعطت جزء من صلاحيتها للشركة المحلية، والطرف الثاني هو الشركات الأجنبية أو ممثل ائتلاف الشركات وهناك حصة للشريك المحلي لا تتجاوز (25%) .

15- لا يوجد خط شروع محدد للحقول المنتجة، ولا توجد مادة في العقد تحدد سقف الإنتاج المستهدف، ولم تتم الإشارة الى ذلك في كل العقود، وبالتالي سعت الشركات لزيادة الإنتاج من اجل الحصول على أعلى الأرباح دون قيد أو شرط، ولم تراعى مسألة المحافظة على المكامن .

16-تدفع الشركات الى حكومة إقليم كوردستان ضريبة دخل لم تحدد في العقود وإنما تم إحالتها الى القانون المعتمد في الإقليم لضريبة دخل الشركات، على أن لا تتجاوز (35%) من الأرباح المتحققة.

17- يكون التحكيم وبعد العجز عن حل النزاع داخلياً وفقاً للقانون الانكليزي، المتعلق بإجراءات التحكيم للخصومة للشركات النفطية العالمية، ومقر المحكمة المختصة في لندن وتستخدم اللغة الانكليزية في التحكيم .

18- من حق الشركات استخدام الغاز لعملية حقن الآبار، لرفع الضغط وكذلك استخدام المياه والوصول الى مصادره، مع ألزام المقاول بالمحافظة على البيئة والحياة البرية المحيطة بمواقع العمل.

19- ألزام الشركات بمتابعة موظفيها من الأجانب والالتزام بقوانين الإقليم وعدم خرقها لأي سبب كان .

20- يتم توظيف العاملين من قبل الشركات المقاولة بنسبة (27%) من أبناء الإقليم، و (73%) من الأجانب وتتصاعد هذه النسبة بالتدريج وفقا لخطة مسبقة، الى ان تصل الى (90%).

21 – تلزم الشركة المقاولة بوجود شركة ضامنة ملزمة للوفاء بالالتزامات المثبة في العقد، نيابة عن الشركة المتعاقدة في حال نكولها .

22 – اتسمت العقود التي ابرمها الاقليم بالضعف، والتناقض في بعض فقراتها، وذلك ناتج من ضعف الاجهزة الادارية، والمالية، ونقص الخبرات في مجال التفاوض حول العقود، مقارنة بالشركات النفطية الاجنبية، مما ادى الى زيادة الهدر في الموارد النفطية لوجود ثغرات في تلك العقود .

23- تم تكليف شركة بريطانية متخصصة في اعداد العقد المعياري (عقد المشاركة)، وهو النموذج الذي تم اعتماده في عقود اقليم كوردستان، وبسبب غياب الشفافيه، والوضوح والتفرد في القرارات، والسعي للحصول على العوائد النفطيه بالسرعة الممكنة، واختزال الدور بشخصيات محددة ومنها على سبيل المثال وزير الموارد الطبيعية في الاقليم اشتي هاورامي وبدعم من الحكومة، مما جعل العقود تمثل مصالح الشركات في اغلب المواد، اضافة الى التعاطف الكبير معها من قبل ادارة الاقليم كون الموضوع فيه مخالفة قانونية، ودستورية مما جعل الشركات تستغل الامور لصالحها .

24- غياب التخطيط في توقيع العقود، حيث ادى الاندفاع لتوقيع اكبر عدد من العقود، والتسرع في استقدام الشركات النفطية للاقليم، بأن بعض العقود كانت غير مجدية، وسببت ضررا في بعض الحقول المنتجة .

والسبب في ذلك يعود الى لحاجة الاقليم للموارد المالية، وارتفاع المديونية للشركات النفطية الاجنبية مما دفع بالتسرع بتوقيع العقود، للاستفادة من بعض المكافأت لتقليل العجز في الموارد المالية، وتقديم التنازلات الكبيرة، خاصة مع الشركات التركية، والامريكية، من اجل ضمان دعم السياسة التركية والامريكية لتصدير نفط كوردستان عبر الاراضي التركية، والدليل على ذلك تم توقيع (15) عقدا خلال (45) يوما فقط وهي سابقة لم تحدث في اي مكان اخر من العالم، اضافة الى دخول الشركات بعقود مع الاقليم مع علمها المسبق بأن العقود محل خلاف مع الحكومة الاتحادية، وقسم من الحقول يقع خارج حدود الاقليم.(كوبا و حجازي،2015: 8)

25- الزمت العقود التي وقعها الاقليم مع الشركات النفطية الاجنبية ، بأن يتم تشغيل الايدي العاملة المحلية وتقوم الشركات برفع نسبة العاملين من (29%) الى (90%) وبشكل تدريجي والهدف من ذلك تطوير الكفاءات المحلية، ويتم بعدها الاستغناء عن العمالة الاجنبية لتحل محلها العمالة المحلية .

26- اسهمت عقود المشاركة في الانتاج، في زيادة انتاج الحقول، من خلال سعي الشركات لزيادة ارباحها، ويشار ان ذلك الهدف مشترك مع حكومة الاقليم، التي تهدف لزيادة العوائد النفطية.

حيث زاد الانتاج الكلي في الاقليم من (417) الف برميل في اليوم عام 2014، الى ما يقارب (896) الف برميل في اليوم عام 2016، الا ان المختصين يرون ان زيادة الانتاج زادت بمعدل متناقص، حيث مع زيادة عدد العقود ودخول حقول اخرى في الانتاج، الا ان بعض الحقول بدأت بالتراجع في الانتاج وانخفاض بالاحتياطي، وفقا لتقارير الشركات العاملة في الاقليم .(مركز البيان،2016 :9)

المبحث الثاني- التقييم الاقتصادي لعقود كوردستان النفطية.

يعد نمط عقود المشاركة في الإنتاج من الأنماط المفضلة لدى الشركات الأجنبية، كونه يحقق لها مكاسب أكثر من غيره من الأنماط الأخر، لما تمتلكه الشركات من إمكانيات وخبرات في مجال العقود

والدولة النفطية نظرياً تكون لها سيطرة نهائية على النفط، ويقتصر دور الشركة الأجنبية على توفير رأس المال، والقيام بالعمليات النفطية بمراحلها المختلفة، لكن من الجانب العملي فأن هذا الشكل من العقود يقيد تصرف الدولة المضيفة بشكل كبير، وتلجا الدول الى استخدام هذا النمط من العقود عندما تكون الحقول النفطية المتعاقد عليها صغيرة بالنسبة للاحتياطي الكلي او عندما تكون تكاليف الإنتاج مرتفعة ولا تتوفر لدى الدولة موارد مالية كبيرة، وكذلك في حال إمكانيات الاستكشاف غير مؤكدة، وعادة ما تستخدمه الدول التي لا يوجد فيها النفط بشكل تجاري، ولا تمتلك احتياطات نفطية ضخمة، وعند ارتفاع عامل المخاطرة بسبب الطبيعة الجغرافية الصعبة وخاصة في المناطق البحرية.

وقعت حكومة كوردستان (57) عقد حتى نهاية عام 2016، جميعها بصيغة عقود المشاركة في الإنتاج رغم الاعتراضات، والانتقادات التي وجهت لحكومة الإقليم بشكل عام، وعن نوعية وطبيعة العقود بشكل خاص، الا ان تلك الاعتراضات لم تثني حكومة كوردستان عن توقيع تلك العقود.(الشفافية،2016: 96)

اولاً- البنود الرئيسية في عقود المشاركة بالإنتاج لإقليم كوردستان.

تضمنت عقود المشاركة لإقليم كوردستان الكثير من البنود والتفاصيل، الا أنها تشترك في بعض الفقرات التي تعد من المبادئ الأساسية لتلك العقود.

1- الريع (Royalty) أو حق الملكية، وهي نسبة محددة تحصل عليها حكومة الإقليم من النفط المنتج وحالما يبدأ الإنتاج، وتكون الأولوية لدفع هذه الحصة بغض النظر عن ربحية أو خسارة المشروع، وقد تم تحديد نسبة الريع بشكل ثابت بمقدار (10%)، ولحكومة الإقليم الاختيار في ان تستلم هذه الحصة عنياً أو نقداً، مع ان قانون كوردستان للنفط والغاز حدد الريع حسب نوع النفط المنتج، اذ يبلغ الريع (7.5%) للنفط الثقيل و (10%) للنفط الخفيف والمتوسط، والمعروف ان مبلغ الريع يختلف من دولة الى أخرى، اذ تصل نسبته في شيلي على سبيل المثال الى (45%) في حين في اندونيسيا ينخفض الريع الى الصفر، والذي يحدد هذه النسبة المخاطر، والتكلفة. (حداد 2010: 57)

2- نفط التكلفة (coste oil).

الجزء الاخر من فقرات العقود هو نفط الكلفة، فعندما يتم استقطاع حصة الريع للحكومة تأخذ الشركة الأجنبية (المقاول) نسبة من النفط المتبقي وفقاً لاتفاق العقد تسمى بنفط التكلفة، لاسترداد التكاليف الاستثمارية، والتشغيلية التي أنفقها المقاول على المشروع، ويمكن ان تكون ثابتة، أو متغيرة، ويعتمد ذلك على إنتاجية الحقل النفطي، والمبلغ المستثمر، وهي تقع دائماً بين (30- 50%) من النفط المنتج، وعندما يتم تسديد التكاليف الاستثمارية تتوجه لتسديد التكاليف التشغيلية وعندها تتراجع النسبة المخصصة لنفط الكلفة، وفي عقود كوردستان بشكل عام تم تحديد نسبة (40%) لاسترداد التكاليف الاستثمارية والتشغيلية والمكافأت المسترجعة.(عبد الرضا ومشاري،2016 : 166)

3- نفط الربح (frofit oil).

بعد ان تستقطع نسبة الريع، ونسبة نفط التكلفة، فأن المتبقي يطلق عليه نفط الربح، ويتم تقاسمه بين شركة النفط الأجنبية (المقاول) والدولة، وحسب نسب يتم الاتفاق عليها في بنود العقد، وهذه النسب اما تكون ثابتة، أو متغيرة، معتمدة بذلك على كمية الإنتاج والظروف المحيطة بالعقد.

وفي الأساس تعتمد على معامل الربحية (R-factor) والتي تمثل نسبة تراكم الايردات الى تراكم الكلفة وفي عقود إقليم كوردستان تم تحديد نسبة الربحية اعتماداً على هذا المعامل، اذ عندما يكون المعامل يساوي (واحد أو اقل) تكون نسبة المقاول (38%) من نفط الربح، وتتناقص النسبة مع زيادة قيمة معامل الربحية، وفي حال يزداد المعامل أكثر من اثنين تكون نسبة الشركة (16%) من نفط الربح إما أذا كان المعامل بين (الواحد والاثنين) فتحدد بضرب النسبتين في (R-1) وحسب تقدير المختصين تكون نسبة الشركة من الربح في عقود كوردستان بحدود (20%) من نفط الربح، أو بحدود (18%) من الإنتاج الكلي.(المهيدي .2014 : 2)

4- الضرائب Tax

تفرض الدولة المضيفة ضريبة دخل على نسبة الربح للشركة المقاولة وفقاً لقوانين الضريبة في الدولة المعنية، وهي نسبة ثابتة في اغلب العقود، وقد تقوم الدولة ومن اجل تشجيع الاستثمار الأجنبي بتقليل الضرائب، أو إيقافها في المراحل الأولى للمشروع، وفي عقود كوردستان حددت الضريبة بـ (35%) كحد أعلى، وأرجعت الى قانون الضرائب في الإقليم، إلا أن حكومة الإقليم تخلت عن ضريبة الدخل للشركات لبعض العقود.(الأمير،2007: 57)

5- الحوافز والمبالغ الإضافية (المكافأت Bonuses)

يدفع المقاول بعض المبالغ مثل حافز توقيع العقد، وحافز اكتشاف النفط، وحافز الإنتاج، وتحدد دائماً بالعقد، وتعتمد على ظروف العمل، وقد شملت عقود كوردستان على مثل هذه الحوافز، مثل حافز التوقيع للعقد، وهو مختلف من عقد لأخر اعتماداً على حجم الحقل النفطي، وكذلك الموقع الجغرافي أما حافز الإنتاج، فقد احتوت العقود على حافز يزداد بزيادة الإنتاج المتراكم، إضافة الى حوافز لدعم صندوق تحسين البيئة، والتدريب، والتشغيل، وتحسين ظروف المناطق المحيطة بالحقل النفطي، أو ما يسمى بدعم المنافع الاجتماعية، وهناك سقف مالي يحدد بالعقد على المقاول ان يقوم بإنفاق الحد الأدنى لذلك المبلغ من اجل الوفاء بالحد الادنى للالتزامات المثبتة في العقد وعلى اثر ذلك يستحق المقاول استلام استحقاقاته المالية. .(مركز الأمارات للدراسات الإستراتيجية،2006: 1)

ويمكن الاستعانة بالمخطط (1)، لتوضيح توزيع نسب الحصص من النفط المنتج بين حكومة اقليم كوردستان والشركات النفطية الأجنبية، ومن الجدير بالذكر ان عملية توزيع الحصص في عقود المشاركة في الانتاج تاخذ نفس التوزيعات والتي أصبحت بنود أساسية في كل العقود النفطية الدولية، ويبقى الاختلاف فقط في النسب، وهذا يعتمد على الموقف التفاوضي للدولة المضيفة، وخبرة المفاوضين في مثل هذه العقود، ودرجة المخاطرة والظروف المحيطة بالعقد.(المهيدي، 2013: 8)

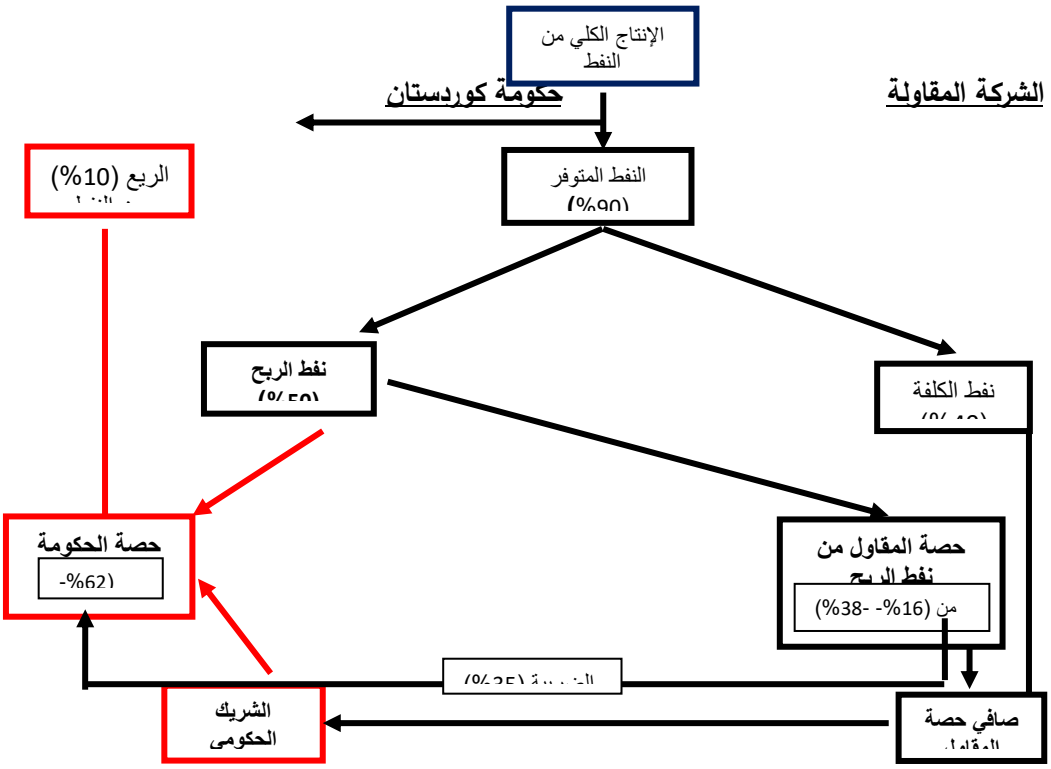

مخطط (1)

آلية احتساب العوائد النفطية في عقود كوردستان

المصدر : المخطط من اعداد الباحث اعتمادا على .

1. عبد الرضا، نبيل جعفر و مشاري، خالد مطر، (2016)، مستقبل الدولة الريعية في العراق، شركة الغدير للطباعة والنشر العراق، البصرة، ، ص 167.
2. العميدي، عبد المهدي،(13 \12\ 2015)، عقود الخدمة وعقود المشاركة بالإنتاج في العراق، محاضرة القيت في مجلس النواب العراقي من قبل مدير عام دائرة العقود والتراخيص في وزارة النفط.

من المخطط (1) يلاحظ ان نسبة الريع من العوائد الكلية (الإنتاج الكلي من النفط) للحكومة يساوي (10%)، والفاضل من الإنتاج الكلي (90%) ويسمى النفط المتوفر، تذهب نسبة (40%) لاسترداد التكاليف الرأسمالية والتشغيلية، ويسمى بنفط الكلفة وهو غير خاضع للضريبة.

اما المتبقي وهو يشكل (50%) من الإنتاج الكلي يسمى بنفط الربح، يتم تقسيمه بين الحكومة والمقاول بنسبة من (16 – 32%) للمقاول، ومن (68 – 84%) لحكومة كوردستان اعتماداً على معامل الربحية (R–Factor)، الذي بدوره يعتمد على نسبة تراكم العوائد المالية الى نسبة متراكم الكلفة، اذ ان نسبة ربح المقاول تتناقص من (32%) الى (16%) بناءً على تزايد هذه النسبة. (government:2004.36)

أقدمت حكومة الإقليم بإدخال الشريك الحكومي في بنود العقود، وهو يتمثل بإحدى الشركات النفطية المحلية بنسبة (20–25 %)، واغلب العقود كانت (20%) حيث تدفع حصته من التكاليف الراسمالية والتشغيلية بعد تاريخ مشاركته في العقد، وفيما بعد يتم استرداد التكاليف مع حصته من الربح، وبنفس النسبة، وبعدها يتم طرح الضريبة

البالغة (35%) كحد اعلى من المقاول الى الحكومة، وتخلى فيما بعد الإقليم عن الضرائب لبعض العقود (العميدي، 2015: 3)

مقابل قيام المقاول بدفع مكافأت التوقيع، والإنتاج وهي كلف غير مستردة، إضافة الى تمويل البنى التحتية، وصندوق تحسين البيئة وهي كلف مستردة.

لتوضيح توزيع الحصص على وفق عقود كوردستان يمكن ان نستعين بأمثلة افتراضية قريبة من الواقع، اذ سيتم استخدام مثالين، في المثال **الاول** نفترض ان سعر بيع برميل النفط المنتج (50) دولار، وان حصة الشريك الحكومي (20 %) كما حددتها عقود كوردستان وان معدل الانتاج (400) الف برميل/ يوم لذا سيكون العائد اليومي (20) مليون دولار والعوائد السنوية المتراكمة (7.300) مليار دولار وبافتراض كلفة متراكمة (20) مليار دولار وبذلك سيكون معامل الربحية (R=0.365) وهو(R <1 اقل من واحد) وبالتالي تكون نسبة نفط الربح للمقاول (32%) وحصة الحكومة (68%)، وهذا ما يوضحه المخطط (2).

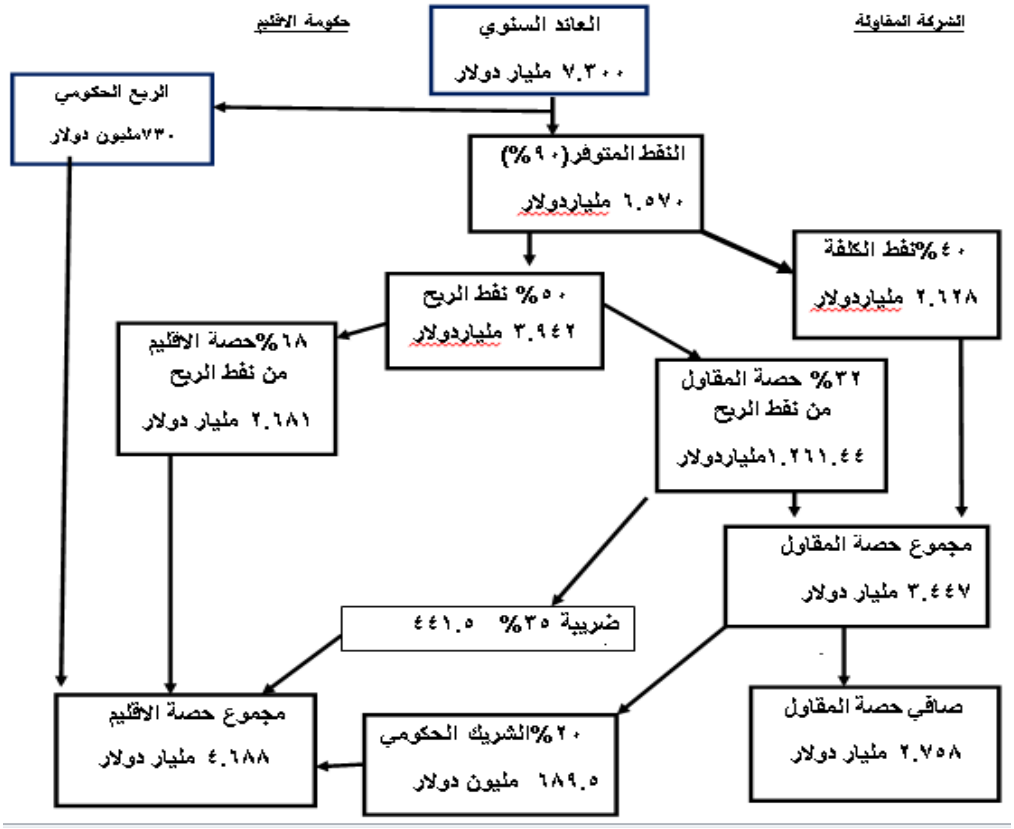

مخطط (2)

توزيع العوائد المالية بين حكومة كوردستان والشركات النفطية الاجنبية – بإفتراض سعر البرميل (50 دولار)

المصدر: المخطط من عمل الباحث اعتمادا على .

1- العميدي، عبد المهدي،(13 \12\ 2015)، عقود الخدمة وعقود المشاركة بالإنتاج في العراق محاضرة القيت في مجلس النواب العراقي من قبل مدير دائرة العقود والتراخيص في وزارة النفط.

من المخطط(2) يلاحظ ان مبلغ الربع من السنوي (730)مليون دولار يستقطع للحكومة مباشرة من مبلغ العوائد السنوية الكلية والمتبقي هو عوائد النفط االمتوفر (6.570) مليار دولار والذي يمثل(90%) من عوائد النفط الكلي المنتج يتم تقسيمه الى(40 %) لتسديد التكاليف تذهب للمقاول وكانت (2.628 مليار دولار)، والمتبقي نفط الربح (50%) والتي كانت (3.942) مليار دولار والذي يقسم اعتمادا على معامل الربحية(R-factor)، ويمكن الحصول على معامل الربحية من خلال تقسيم العوائد المالية المتراكمة وفي مثالنا افترضناها (7.300) مليار(العائد لسنة واحدة) يمكن ان تكون السنة الاولى للعقد على النفقات المتراكمة التي كانت في مثالنا (20) مليار دولار وكان معامل الربحية (0.37) وهو اقل من الواحد الصحيح، لذا فان حصة المقاول من نفط الربح ستكون (32%) وبذلك ستكون (1.261) مليار دولار تطرح منها ضريبة بمقدار (35%) والتي كانت (441.5) مليون دولار لذلك فان حصة المقاول الكلية (2.758) مليار دولار بعد ان تطرح حصة الشريك الحكومي (20%)، والتي بلغت (689.5) مليون دولار وهي تمثل نسبة (38%) من الإنتاج الكلي اما حصة الحكومة (4.542) مليار دولار والتي تشكل نسبة (62%) من العوائد الكلية عندما يتم جمع حصة الشريك الحكومي مع حصة الحكومة الكلية(Of Kurdistan government. :2008.76).

ومن الجدير بالذكر أن حكومة الإقليم استخدمت أسلوب التعتيم عن حجم الإنتاج، والكميات المصدرة والعوائد المتحققة من جراء تلك العقود، ومع وجود تقارير شهرية تصدر عن طريق الموقع الالكتروني لوزارة الموارد الطبيعية التابعة لحكومة الإقليم، الا ان البيانات التي تحتويها تلك التقارير جانبت الواقع وهي بعيدة عن الارقام المتحققة الفعلية، والاسباب التي تكمن وراء عدم كشف البيانات بدقة هو للمحافظة على حصة الاقليم من الموازنة الاتحادية والمحددة (17 %) من مجموع الموازنة الاتحادية، فضلا عن عمليات الفساد والتلاعب الذي يشوب تلك العقود. (الشفافية،2016 :97)

استخدمت حكومة اقليم كوردستان الطرق البرية مع تركيا وايران لنقل النفط المنتج وعن طريق الصهاريج وكذلك النقل عن طريق انبوب النفط العراقي – التركي ومن خلال ميناء جيهان التركي واستمر هذا الامر بسبب غياب دور الدولة في كوردستان والتفرد بالقرارات . ومن اجل معرفة التغيرات التي تحدث عند ارتفاع سعر البرميل ولنفترض الى(100) دولار مع بقاء معامل الربحية يساوي واحد أو اقل نلاحظ مضاعفة الأرباح للمقاول وللحكومة على حد سواء

ولكن النسب تبقى ثابتة لم تتغير كما موضح في المخطط (3) .

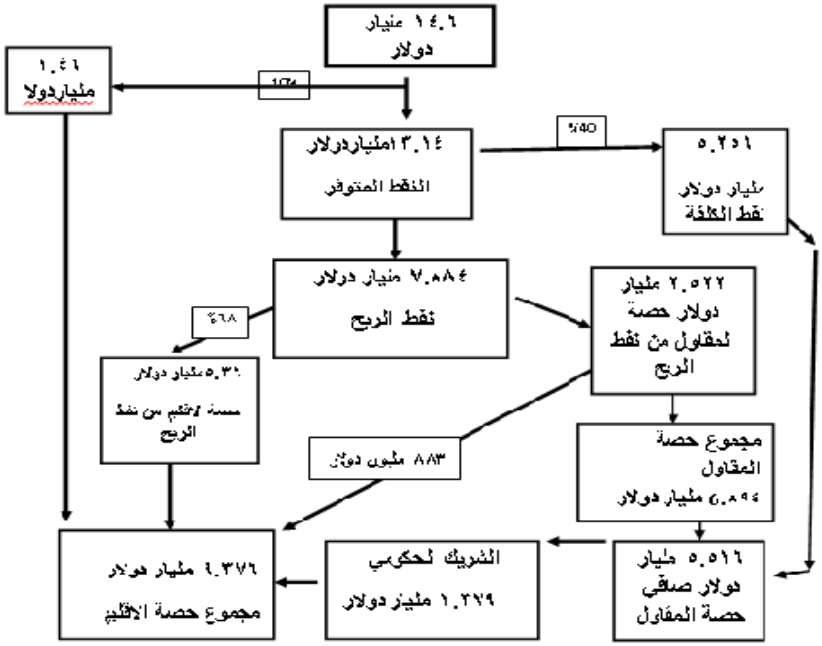

مخطط (3)

توزيع العوائد المالية بين حكومة كوردستان والشركات بافتراض سعر البرميل 100 دولار

المصدر: المخطط من عمل الباحث اعتمادا على.

1- العميدي، عبد المهدي،(13 \12\ 2015)، عقود الخدمة وعقود المشاركة بالإنتاج في العراق، محاضرة القيت في مجلس النواب العراقي من قبل مدير عام دائرة العقود والتراخيص في وزارة النفط.

وفي **المثال الثاني** سنفترض سعر البرميل (50) دولار، وان معامل الربحية (R-Fctor) سوف يرتفع الى اكبرمن الواحد (R> 1) بسبب زيادة العوائد المتراكمة من جراء استمرار الانتاج لسنوات اخرى، ولو احتسبنا تلك العوائد لمدة (5) سنوات، و ان معدل الانتاج سوف يزداد الى (700) الف برميل في اليوم لهذا ستكون العوائد اليومية (35) مليون دولار، ولمدة خمس سنوات لذا ستكون العوائد المتراكمة (63.875) مليار دولار، ولمعرفة معامل الربحية نقسم العوائد على التكاليف المتراكمة التي افترضناها في المثال الاول (20) مليار دولار سيكون معامل الربحية (3.2) وهو اكبر من الواحد ولذلك سيكون حصة المقاول من نفط الربح (16%) وحصة الاقليم ستكون (84%) (والمخطط (4) يوضح التغيرات في معامل الربحية على حصص المقاول الاقليم.

يلاحظ من المخطط (4) ان حصة الريع لم تتأثر مع تغير معامل الربحية، وكذلك حصص ونسب نفط التكلفة لم تتغير وبقيت على حالها، والتغيير الاساس الذي يحدث هو في نفط الربح، حيث ارتفعت حصة الحكومة من (62- 84%) ممازاد من مقدار العوائد التي تحصل عليها بسبب تلك الزيادة، اما الشركات المقاولة سوف تتراجع نسبتها من نفط الربح من(38- 16 %) مما يؤدي الى تراجع العوائد التي تحصل عليها، ونستنتج ان المؤثر الكبير في حصة الشركات المقاولة من الارباح هو معامل الربحية فعندما يكون معامل الربحية منخفض فان حصة الشركات من عوائد الانتاج الكلي يصل الى (38%) وتتراجع بزيادة معامل الربحية حتى الى (33%) من العوائد الكلية للانتاج النفطي، اي بمعنى اخر ان الشركات المقاولة في بدايات نفاذ العقد تكون عوائدها عالية

وتتراجع مع زيادة استرجاعها للتكاليف وبالتالي فان الشركات تدخل في حساباتها حجم رأس المال المستثمر وتكلفة راس المال، والعلاقة الطردية بينهما وتحاول استرجاع التكاليف باسرع وقت ممكن .

وتعد هذه النسبة من العوائد لصالح الشركات عالية جدا وتحقق للشركات ارباحا استثنائية قل مثيلها في عقود اخرى، والسبب الرئيس في ذلك هو ارتفاع نسبة نفط الكلفة، وارتفاع حصة الشركة من نفط الربح، ولهذا يلاحظ تكالب الشركات النفطية للاستحواذ على عقود كوردستان ومن الجدير بالذكر من خلال تتبع البيانات التي اعلنتها وزارة المواد الطبيعية في كوردستان يتبين ان سعر بيع النفط في الاقليم لم يتجاوز(50) دولار في أحسن أحوال أسواق النفط العالمية .(وزارة الموارد الطبيعية،2016:مختلفة)

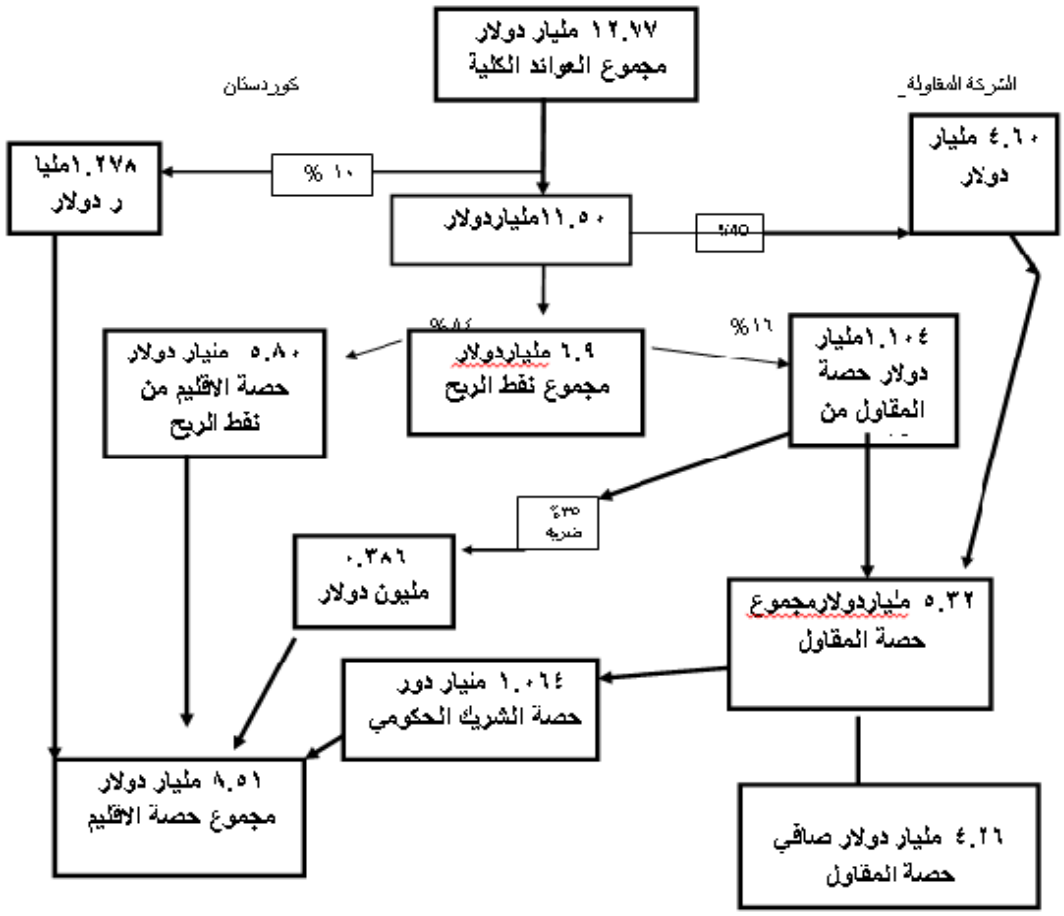

مخطط (4)

توزيع العوائد المالية في عقود كوردستان بافتراض سعر البرميل 50 دولار وبمعدل انتاج يومي 700 الف برميل /يوم ومعامل الربحية R>1

المصادر: المخطط من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1- العميدي، عبد المهدي،(13 \12\ 2015)، عقود الخدمة وعقود المشاركة بالإنتاج في العراق، محاضرة القيت في مجلس النواب العراقي من قبل مدير عام دائرة العقود والتراخيص في وزارة النفط العراقية

2- عبد الرضا، نبيل جعفر و مشاري، خالد مطر، (2016)، مستقبل الدولة الريعية في العراق شركة الغدير للطباعة والنشر العراق، البصرة، ص 169.

المبحث الثالث- نقاط القوة والضعف في عقود كوردستان النفطية.

لعقود النفط التي وقعتها حكومة كوردستان بعض مواطن قوة، وتسجل كنقاط ايجابية لصالح تلك العقود، وهناك مواطن ضعف، وتسجل كنقاط سلبية على تلك العقود، ويمكن مناقشتها كالاتي:

أ- النقاط الايجابية لعقود كوردستان

1- تؤدي العقود المبرمة الى تطوير قطاع النفط في الإقليم، وتوفير التكنلوجيا المتطورة، من خلال الشركات النفطية الأجنبية وإمكاناتها المالية، والقدرات الفنية في مجال صناعة النفط الذي تفرضه المنافسة في السوق العالمية لصناعة النفط المتطورة باستمرار، فضلاً عن توفير فرص عمل إضافية تسهم في تقليل البطالة، وتطوير وتدريب الكوادر، وتوفير المعدات والمستلزمات الضرورية لصناعة النفط في الإقليم، والتعامل بكفاءة مع المناطق الجبلية والصخور، والتي عجزت الإمكانات المحلية عن توفرها.(العبيدي، 2010 :61)

2- لم تهتم الحكومات التي توالت على حكم العراق بتطوير قطاع النفط في الإقليم، رغم وجود مؤشرات ايجابية على وجود النفط في أراضي الإقليم، وبكميات تجارية، كون الاراضي القريبة والمحيطة بالإقليم هي أراضي نفطية، وان عقود النفط سوف تؤدي الى النهوض بهذا القطاع المهم، بما يسهم بتوفير الموارد المالية للإقليم، والتي تسهم بدفع عجلة التنمية الى الإمام بعد ان عانى قطاع النفط من الإهمال وعدم الاهتمام، وسيكون لها اثر ايجابي على الحالة الاقتصادية والاجتماعية، وحتى السياسية للإقليم بعد استطاعت تلك العقود من رفع الإنتاج النفطي، والقيام بعمليات تصدير النفط وتطوير البنى التحتية في الإقليم بشكل عام، ولقطاع النفط بشكل خاص.(وزارة التخطيط في حكومة كوردستان،2014:13)

3- من خلال عقود النفط في كوردستان تم اكتشاف كميات كبيرة من النفط، والغاز، مما يؤدي ذلك الى رفع نسب احتياطي العراق النفطي، ويعزز دوره التفاوضي، والاقتصادي مع الدول المنتجة للنفط، ويزيد العوائد المالية، فضلاً عن تعزيز مكانة الإقليم الاقتصادية، من خلال فتح مجالات الاستثمار وتخفيف العبء على الحكومة الاتحادية، من خلال الاستعانة بموارد الإقليم النفطية لسد نفقات الإقليم، وإيجاد حالة من الاستقرار في الإقليم، بعد المعاناة من الحروب والمشاكل السياسية.

4- تميزت عقود كردستان بوجود حصة من الريع النفطي Royalty للإقليم تبلغ (10%) من الإنتاج الكلي، مما حقق عوائد مالية كبيرة، كان الإقليم بأمس الحاجة اليها، فضلاً عن مكافأت متعددة منها غير مستردة مثل مكافأة التوقيع، ومكافأة تطوير الطاقة الإنتاجية التي تتصاعد من (2.5) مليون دولار عند بدأ الإنتاج الى (20) مليون دولار عند وصول الإنتاج المتراكم الى (50) مليون برميل.(وزارة التخطيط في حكومة كوردستان،2011: 3)

والقسم الأخر تكاليف مستردة مثل أجور الرقع الاستكشافية (10) دولار لكل كيلو متر مربع سنوياً علماً ان المساحة الكلية بلغت (200) كم2، ومبالغ صندوق تحسين البيئة (150) الف دولار سنوياً لكل عقد في مرحلة الاستكشاف تتضاعف الى (300) الف دولار في مرحلة التطوير.

ومع هذا كله سجلت الكثير من نقاط الضعف والسلبيات على عقود كوردستان من قبل المختصين بالشأن النفطي (المهيدي،2012: 9)

ب- نقاط الضعف والجوانب السلبية في عقود كوردستان

1- تعد عقود كوردستان النفطية عقود غير قانونية، اذا استندت حكومة الاقليم في التعاقد الى قانون النفط والغاز 22 لسنة 2007، والخاص بالإقليم عند توقيعها، رغم ان القانون المشار اليه لم يحظ بمصادقة البرلمان العراقي، كونه يمثل مصالح الشعب العراقي، والثروة النفطية هي ملك لكل الشعب، وكما ورد في المادة (111) من الدستور العراقي، والتي تنص على ان النفط والغاز ملك لكل الشعب العراقي في الاقاليم والمحافظات، والعقود تتعارض مع بنود الدستور الذي أعطى صلاحية استثمار الموارد النفطية لوزارة النفط الاتحادية وبالتنسيق مع حكومة الإقليم والمحافظات كما نصت على ذلك المادة (112) من دستور العراق، وليس التفرد بالقرار .(الدستور العراقي،2015: 36)

فضلا عن ان عدم قانونية عقود كوردستان، والمشاكل السياسية التي أثيرت حولها، وسعي الحكومة الاتحادية لمقاضاة الشركات العاملة في كوردستان، ومقاطعتها، مما اضطر حكومة كوردستان ومن اجل استقدام الشركات، للبيع بأسعار منخفضة عن أسعار السوق العالمية وتقديم تسهيلات للشركات حتى وصل في بعض العقود الى اعفاء الشركات من الضرائب وذلك من اجل تحقيق مكاسب سياسية وإعلامية فحسب .(النصراوي،2010: 122)

والملاحظ بعد توقيع العقود النفطية في الإقليم وتوفر العوائد المالية تعالت صيحات الانفصال من قبل الجهات المتنفذة في حكومة الإقليم، وتهدد بالسعي للانفصال، وتشكيل دولة كوردية في شمال العراق مع ما رافق تلك الدعوات من دعم خارجي مبطن من أجل إضعاف وحدة العراق، مما يؤدي الى تقسيم البلاد وتفتيت الطاقات والإمكانيات، وبالتالي الضعف في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وإثارة المشاكل بين مكونات الشعب وشيوع حالة عدم الاستقرار، خاصة وان هناك بعض المناطق خارج الحدود الإدارية للإقليم تم الاستحواذ عليها بالقوة العسكرية التي يمتلكها الإقليم، والتعاقد على حقول تابعة لمحافظة كركوك وديالى ونينوى وصلاح الدين, مما ينذر بعواقب سلبية مستقبلاً. (عبد الرضا،126:2016).

2- التركيز في توجه الإقليم على تصدير النفط الخام، دون التوجه لتطوير الصناعة النفطية والاستفادة من تعظيم القيمة المضافة، مما يؤدي الى استنزاف وهدر الثروة النفطية، وان الشركات النفطية الأجنبية هي التي تتحكم بمستويات الإنتاج، وتحدد حجم النفقات الاستثمارية والتشغيلية، وطبيعة التكنولوجيا المستخدمة، وهذا يعني السيطرة الكاملة على مراحل العمليات النفطية المختلفة، وان حصص الشركات من نفط الربح تزداد مع زيادة الإنتاج وارتفاع الأسعار مما حقق للشركات النفطية الأجنبية أرباحا عالية جدا لذا شرعت الشركات النفطية رغم كل الظروف المحيطة بهذه العقود بالتعاقد مع كوردستان .

3- من الناحية القانونية تسمح عقود المشاركة بالإنتاج بفرض سيطرة الدولة على احتياطيها النفطي وفقاً لشروط العقد، الا ان من الناحية العملية يصبح الاحتياطي النفطي تحت سيطرة الشركات الأجنبية لعقود مستقبلية لا تقل عن 30 عام على اقل تقدير، الأمر الذي سيضعف قدرة الدولة على تحقيق التطور الاقتصادي المطلوب، اذ ان العقود تفرض قيوداً على حكومة الإقليم طول مدة العقد ولا تسمح لأي حكومة للإقليم بتغيرها مستقبلاً، كون تلك الشروط اعتمدت بشكل أساسي على الموقف التفاوضي والتوازن السياسي القائم أثناء توقيع العقد، ولا يختلف اثنان على الوضع المرتبك عند توقيع العقود لمرور العراق بشكل عام وفي كوردستان بشكل خاص بوضع استثنائي فرضته الظروف السياسية والتدخلات الإقليمية. (كريك مونيت 1:2015)

4-تتضمن بنود العقود المشاركة في الإنتاج بشرط يسمى شرط الاستقرار، وبموجبه يمنح العقد وفقراته المتفق عليها حصانه ضد القوانين، والتعليمات التنظيمية والمستقبلية، بحيث لا تسري أي قوانين جديدة على ذلك الاتفاق، بما في ذلك ما يتعلق بالضريبة على دخل وأرباح الشركات النفطية الأجنبية، وحتى عملية تغيير معايير السلامة والبيئة، وأي تعديلات لن تشمل عقود كوردستان النفطية، وتبقى أرباح وحقوق الشركات محفوظة دون مساس، وان النزاعات التي تحدث يكون حسمها في المحاكم الدولية التي لا تراعي مصالح الشعب في كوردستان، وإنما تهتم بمصالح الشركات، ومن أهم تلك المحاكم غرفة التجارة البريطانية في لندن، وغرفة التجارة الدولية في باريس، وجنيف، وهي تدار من قبل المحامين التابعين للشركات والمفاوضين التجاريين والذين لا يأخذون القوانين العراقية بعين الاعتبار، مما جعل حكومة الإقليم مقيدة طول مدة العقود، ولا تستطيع أحداث أي تغيرات أساسية، أو تحسين التشريعات وغير ذلك بسبب القيود التعاقدية . (عبد الوهاب، 1:2007).

5- عدم وجود استيراتيجية اقتصادية، واستثمارية ذات أهداف وأضحة يعتمد عليها اقتصاد كوردستان بل كان الهدف هو السعي للحصول على الموارد المالية فحسب، مما ادى الى انعدام الشفافية في الإدارة الاستثمارية في القطاع النفطي، الأمر الذي أدى الى تفشي الفساد المالي والإداري.

6- تحقق الشركات الأجنبية ارباحاً كبيرة من خلال عقود مشاركة الإنتاج، والتي كانت سخية تجاه الشركات النفطية الأجنبية، وهي تعد خسائر مالية يتحملها الاقتصاد العراقي، كون النفط ثروة محدودة ويعد ذلك هدر بهذه الثروة.

وعند احتساب إنتاج النفط في الإقليم الذي وصل الى مليون برميل /يوم، وبسعر (50) دولار للبرميل فعندما يبدأ العقد يكون معامل الربحية (R-factor) < 1 فأن صافي حصة المقاول تصل الى (28%) من العائد الكلي.

اما اذا كان معامل الربحية (R-factor) >1 فأن صافي حصة الشركات المقاولة تكون (18%) من العوائد الكلية ، وان ارباح الشركات تمثل خسائر اقتصادية يتحملها الاقتصاد العراقي.

وعند مقارنة المبلغ المستثمرة من قبل الشركات مع الإرباح، نجد ان الارباح المتحققة عالية جداً لصالح الشركات، خاصة في الحقول النفطية التي تتمتع باحتياطي كبير نسبياً، ويستمر الحصول على الارباح حتى بعد تسديد التكاليف الاستثمارية وحتى انتهاء العقد.(Kurdistan Government :2004. 87)

7- يعتمد إقليم كوردستان بشكل كبير على الشركات النفطية الأجنبية في تطوير القطاع النفطي وهذه الشركات تقوم بجلب الكوادر الفنية، والإدارية معها مما يؤدي الى استبعاد الكوادر العراقية من أهالي كوردستان، من المشاركة في العمل، وبالتالي تقليل دورها في تطوير تلك الصناعات النفطية، وان ذلك سيؤثر من خلال أمرين مهمين هما استبعاد الكوادر العراقية سوف لن يزيد من مهاراتها، وتطوير قابليتها الفنية، بل سيؤدي الى بقائها في مستوى متدني ومن الجانب الأخر يتم الاستغناء عن الأيدي العاملة من العراقيين مما يزيد من حالات البطالة .(مبادرة الشفافية،2015: 94)

8- السجل التاريخي لتجربة العراق مع الشركات النفطية الاجنبية، وفي عقود الامتياز يؤكد عدم قيام الشركات الأجنبية بتطوير الصناعات النفطية بشكل متكامل، حيث عملت الشركات الأجنبية في العراق منذ عام 1925، وحتى نهاية عام 1972، واكتفت بتطوير الجوانب التي تعزز أرباحها التجارية فقط بعيداً عن المصالح الاقتصادية، والاجتماعية للعراق، فضلاً عن اعتماد الشركات النفطية الأجنبية على الشركات الأجنبية الأخرى في

المقاولات الثانوية، دون اللجوء أو الاستعانة بالشركات المحلية،الا في حالات نادرة وبالتالي فهي تحصل على خدماتها من الخارج، مما يجعل الشركات المحلية ضعيفة بقدراتها وإمكاناتها المادية والفنية.(الامير،2007: 140)

9- من أهم أهداف الشركات النفطية الأجنبية التي تسعى لتحقيقه هو الحصول على اعلى الإرباح ويتم ذلك بزيادة الإنتاج وفق مصالحها التجارية غير مبالية بالسعر الملائم للنفط لصالح الدول المنتجة، ومن المعروف ان العراق ملتزم بنظام حصص الأوبك، وبالتالي فان زيادة الإنتاج قد لا تتوافق مع سياسة الأوبك التي تقوم برفع الإنتاج حين يزداد السعر، وخفض الإنتاج عند انخفاض الأسعار للحفاظ على السعر الملائم وهذا لا يتوافق مع سياسة الشركات النفطية، مما أسهم بزيادة المعروض النفطي من قبل الإقليم، واثر بشكل من الإشكال على الأسعار، حيث يعطي دلاله بعدم سيطر العراق على ثلث انتاجه من النفط .

10- من نقاط الضعف التي تسجل على عقود مشاركة الإنتاج بشكل عام وعلى عقود كوردستان بشكل خاص، طول مدة العقد حيث تمتد العقود الى (32) عام، اذ ان مدة التنقيب وحدها تمتد الى (3)أعوام قابلة للتمديد سنتين إضافية، وبالتالي تصل الى (5) سنوات، وعند اكتشاف النفط تعطى سنتين إضافيتين للدراسة والتقييم فيما اذا كان الاكتشاف تجاري أم لا وبالتالي تكون مدة التنفيب (7)أعوام ومدة الإنتاج (25) عام فيكون المجموع 32عام، وهي مدة طويلة في الصناعة النفطية، والمتغيرات في الصناعة النفطية والطاقة بشكل عام سريعة وخلال هذه المدة الطويلة يتاح للشركة الأجنبية التأثير على الأسواق بشكل كبير وتصبح هي المتحكم الاول بالإنتاج والتسويق وبالتالي التحكم بالعرض والطلب والأسعار. (المهيدي 2012: 1)

11- الثروة النفطية هي حقوق للأجيال الحالية والمستقبلية، وان طول مدة العقد يعد تجاوزاً على حق الأجيال المستقبلية، بمعنى أخر إن عقود كوردستان النفطية لها انعكاسات واثار سلبية على حقوق الأجيال المستقبلية، اذا لابد من الحفاظ على ثروتهم النفطية المستقبلية وعدم تقيدها بعقود وشروط طويلة الأمد مع الشركات الأجنبية، ليتسنى لها استثمارها وفق متطلبات المرحلة المستقبلية.(عبد الرضا ومشاري،2016 : 168)

12- عقود كوردستان النفطية شملت تقريباً كل مساحة الإقليم لثلاث محافظات، هي دهوك و اربيل، والسليمانية، وتعدى ذلك الى التجاوز والاستحواذ على الأراضي الأخرى خارج الحدود الإدارية للإقليم والمختلف عليها، والحقول النفطية في المحافظات القريبة مثل كركوك وصلاح الدين، ونينوى، وديالى اذ تم تقسيم الأراضي الى (57) رقعة استكشافية تم التعاقد عليها بالكامل، كل ذلك يؤدي الى حرمان كوردستان من فرص استثمارية، أو عقود أفضل مستقبلاً وبالتالي فأن ذلك يؤدي الى تحمل تكلفة الفرصة البديلة والمستقبلية، ويشار الى ان الكثير من الدول التي تستخدم هذا النوع من العقود تسعى للتخلص من قيودها، والابتعاد منها مثل روسيا وفنزويلا، حتى ان الدول النفطية في الشرق الأوسط والتي تعد المنتج الرئيسي كالسعودية والكويت وايران بدأت هي الأخرى تعتمد جهدها الوطني في تطوير قطاعاتها النفطي ومنشأتها النفطية، وتشير البيانات العالمية الى ان (12 %) فقط من الاحتياطي العالمي من النفط يخضع لعقود المشاركة في الإنتاج في حين (67%) منه تم تطويره بالجهد الوطني، والباقي بعقود أخرى مختلفة، في حين ان حكومة كوردستان أسرفت في التعاقد بعقود المشاركة في الإنتاج .(عبد الرضا، 2007 ;3).

13- تسعى الشركات الأجنبية لتعظيم إرباحها دون مراعاة مصالح شعوب الدول النفطية وهي تبحث باستمرار عن الفرص التي تحقق لها ارباحاً اعلى، وعقود المشاركة تحقق لها ذلك فالشركة الأجنبية على دراية تامة وعلم

بتفاصيل العمل وبدرجة تفوق الخبرات المحلية، كونها تعتمد طرق محاسبية معقدة في خصم التكاليف، وطريقة معاملة تكلفة راس المال، كون تلك الطرق المعقدة تزيد من فرصة الشركات بالحصول على اعلى الإرباح، فضلا عن تضخيم التكاليف كاجراء تقوم به الشركات النفطية الاجنبية لتعظيم ارباحها كونها المتحكم في مفاصل الصناعة النفطية، لذلك نرى إن الشركات تفضل هذا النوع من العقود مع انها تقوم بدفع حق الملكية (الريع) (10%) للإقليم كتكلفة ثابتة لأنها تدرس الإرباح المتحققة للشركات وهذه الإرباح تعد استنزافاً وهدر في موارد العراق. (Kurdistan Government.2007: 34).

14- الهدف المعلن من وراء سعي الدولة المستهلكة الكبرى للنفط الى تطبيق عقود مشاركة الإنتاج في القطاع النفطي العراقي وفي إقليم كوردستان بالتحديد، لأهمية هذا القطاع الاستراتيجي على الصعيد العالمي، ومعدلات النمو الاقتصادي العالمي السنوي المتزايد وبالتالي نمو الطلب على النفط بما يوازي النمو الاقتصادي السنوي، لذلك لجأت الدول الكبرى لتطبيق عقود المشاركة لضمان احتياطي كوردستان فضلاً عما تحققه شركاتها من إرباح.(جبار 2010 :86)

15- اغلب عقود النفط في كوردستان لم تحدد فيها سقوفاً للإنتاج ضمن بنودها، ولم تتم الإشارة الى خط الشروع للحقول المنتجة، مما سبب هدراً في الجهود والأموال التي أنفقت سابقاً فضلاً عن تحديد المبالغ التي تمثل الحد الأدنى للإنفاق التي يجب على المقاول إنفاقها لتلبية الحد الادنى من الالتزامات التعاقدية مما جعل الشركات النفطية الأجنبية تقدم على تضخيم الكلف من اجل زيادة الإرباح، وسرعة استعادة الكلف.(محرز،2011 :36)

الخاتمة

اولا- الاستنتاجات:

1-عقود مشاركة الإنتاج تعد أسوء أنواع العقود في تطوير قطاع النفط، التي لجأت له حكومة كوردستان والهدف الأرجح من توقيع العقود كان سياسيا أكثر منه اقتصاديا ، حيث كانت العقود سخية جدا مع الشركات ولا تلبي طموحات مواطني كوردستان، اذ حققت من خلاله الشركات النفطية الأجنبية أرباحا استثنائية خلا المدة المنصرمة من العقود .

2- أتاح للشركات الأجنبية السيطرة على مفاصل الصناعة النفطية في الإقليم، وعلى الحقول النفطية، مقابل فقدان السلطة والقرار الوطني في كوردستان لزمام المبادرة في التصرف بالثروة النفطية.

3- تحتوي فقرات ومواد العقود مثالب كبيرة، أسهمت في تقييد القطاع النفطي ورهن الثروة لصالح الشركات النفطية ولمدة زمنية طويلة .

4- لم تحقق عقود المشاركة الأهداف المرجوة منها في زيادة العوائد المالية للاقليم بل على العكس من ذلك زادت من ديون الاقليم لصالح الشركات، وقد وصلت حصة الشركات الأجنبية من عوائد الاننتاج الى أكثر من (30%)وهي نسبة كبيرة جدا قل مثيلها في مكان آخر

5- العوائد المتحققة من الانتاج النفطي كانت تذهب كلها لخزينة الاقليم وما أعلن عنة اقل بكثير من الفعلي بسبب الخلاف السياسي مع الحكومة الاتحادية وتجاوز الاقليم على اراضي وحقول غير تابعة إداريا لمحافظات الاقليم .

ثانيا- المقترحات:

1-هناك أهمية بالغة في إعادة النظر بعقود المشاركة في الإنتاج في كوردستان وضرورة الدخول في مفاوضات منفصلة وفقا لكل عقد مع الشركات العاملة هناك من اجل تحسين شروط تلك العقود، خاصة ما يتعلق بالتكاليف المرتفعة للإنتاج ولابد من مراقبة تضخيم التكاليف من قبل الشركات .

2-التنسيق بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية وتشكيل لجان مشتركة مختصة ومؤهلة لمراجعة بنود الاتفاقيات ومعالجة ما يمكن وبما يخدم مصالح الطرفين .

3- تطوير وتأهيل الأنظمة الرقابية، لمتابعة عمل الشركات النفطية الاجنبية، وتدقيق عمليات الانتاج والتصدير، والتكاليف، وإعادة احتساب النسب للأطراف المتعاقدة .

4- استثمار عوائد النفط في تنمية وتطوير القطاعات الاخرى وكذلك تطوير صناعة التكرير لتوليد القيمة المضافة، مما يؤدي الى تطوير الجانب الاقتصادي في الاقليم بشكل عام والضغط على الشركات لتطوير ظروف معيشة السكان القاطنين قرب المناطق النفطية .

5- السعي الجدي من اجل مكافحة الفساد واتخاذ الاجراءات الرادعة وتقييد عمل الشركات وفقا لظوابط العقود لتقليل الهدر في الموارد .

6- اتخاذ الاجراءات اللازمة لتطوير وتأهيل الكوادر المحلية، من خلال تكثيف برامج التدريب من اجل الاعتماد عليها مسقبلا وتقليل العمالة الاجنبية .

المصـــادر

اولا- المصادر باللغة العربية

1-الأمير، فؤاد قاسم.(2007). ثلاثية النفط العراقي، دار الغد للنشر،بغداد.

2- البو علي، يحيى حمود .(2015). معطيات السياسة النفطية في العراق دروس الماضي وافاق المستقبل مطبعة الساقي، بغداد.

3- حداد. حامد عبيد.(2010).التداعيات الاقتصادية للاستيراتيجية الامريكية في العراق، **مجلة دراسات دولية** ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد العدد43،صفحة 57.

4- جبار، احمد جاسم .(2010). النفط ومستقبل التنمية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، النجف.

5-العميدي،عبد المهدي حميد،.(2015).نظرة عامة على العقود النفطية لجولات التراخيص في العراق دائرة العقود والتراخيص، محاضرة القيت في مجلس النواب العراقي في 2015/12/13، بغداد.

6- المهيدي، كامل .(2012) قراءة في عقود اقليم كوردستان مقارنة مع عقود وزارة النفط الاتحادية **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، جامعة بغداد، العدد 38، بغداد صفحة 55

7- مجلس النواب العراقي .(2005) . دستور جمهورية العراق، اللجنة الإعلامية البرلمانية، بغداد.

8- مبادرة الشفافية للصناعات الأ ستخراجية .(2016).ايرادات النفط العراقي 2014 التقرير السنوي السابع، www.ieit i .org .ig

9- مبادرة الشفافية للصناعات الأستخراجية .(2014).ايرادات النفط العراقي 2014 التقرير السنوي الخامس، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت. www.ieiti .org .i g

10-النصراوي،عباس .(2010).الاقتصاد العراقي النفط والتنمية الحرب والتدبير الافاق1950-2010، مركز العلوم النفطية، ليبيا.

11- مركز البيان للدراسات والتخطيط .(2016).ادارة معلومات الطاقة الامريكية تحليل موجز للعراق، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت www.bayancenter.org

12- محرز ،قادر. (2011).عقود المشاركة في الانتاج في كوردستان، مطبعة جالاك للنشر والتوزيع، اربيل

13- العبيدي .(2010).قراءة في خارطة المشكلات التي تواجه العراق لافي المرحلة القادمة، **مجلة المرصد الدولي**، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، العدد 15،صفحة 61.

14-كريك موتيت.(2005).ترجمة مركز ubada،عقود المشاركة في الانتاج التنازل عن مصدر سيادة العراق، نشر عن طريق شيفلد لخدمات معلومات مصادر الطاقة، دبي .

15- وزارة التخطيط في كوردستان .(2011).خطة التنمية الاستيراتيجية لاقليم كوردستان 2012- 2016، منشورات وزارة التخطيط في كوردستان، اربيل

16- وزارة التخطيط في كوردستان. (2014).بناء القدرات في هيئة إحصاء إقليم كوردستان من خلال جمع البيانات، منشورات وحدة أبحاث العمالة والسكان الدولية راند، واشنطن.

17- وزارة الموارد الطبيعية في كوردستان .(2016).الثروات الطبيعية في كوردستان العراق، دار ئاراس للطباعة والنشر، اربيل

ثانيا-المصادر باللغة الانكليزية

18 - government of Kurdistan region . (2008) . production sharing contract of Sifini oil field , ministry of natural resources , unpublished data .
19- government of Kurdistan region . (2007) . production sharing contract of Erbil oil field , ministry of natural resources , unpublished data .
20 - government of Kurdistan region . (2004) . production sharing contract of Tawki oil field , ministry of natural resources , unpublished data .
21 - government of Kurdistan region . (2007) . production sharing contract of Taq taq oil field , ministry of natural resources , unpublished data .